دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي

د.لعلى بوكميش جامعة ادرار
د.يوسفات علي جامعة ادرار

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور حاضنات الأعمال في تدعيم و تطوير البحث العلمي في العالم العربي، فهي من جهة تحتضن مشاريع البحث في مهدها وترعاها حتى تنمو وتستقل بذاتها وتصبح مشاريع صناعية أو خدماتية مفيدة للمجتمع، ومن جهة أخرى فهي تشكل فضاء رحبا لاستقبال الباحثين المبدعين ، وقد تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

1- حاضنات الأعمال تعد كآلية لدعم و تطوير البحث العلمي، 2- أنها توجه خريجي الجامعات نحو إقامة مشاريع خاصة وإيجاد فرص عمل لهم، 3- كونها توفر حاضنات الأعمال الطريق إلى نقل الأبحاث من المخابر إلى الواقع الإنتاجي، 4- تعد آلية للتخفيف من هجرة الأدمغة، 5- تعتبر آلية لزيادة مساهمة الجامعة في قطاع الأعمال وذلك باستخدامها لاستيعاب مخرجاتها الطلبة، الباحثين، البحوث العلمية، 6- إن حاضنات الأعمال الدولية آلية لتطوير التعاون والتكامل العربي/ العربي، بين دول ذات فوائض مالية و دول ذات الكفاءات.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، حاضنات الأعمال، العالم العربي، التنمية الشاملة.

Abstract

This research aims to clarify the role of business incubators in the strengthening and development of scientific research in the Arab world. On the one hand, they embrace research projects in their infancy and take them into charge until they grow and become autonomous industrial or service projects that serve the community. On the other hand, business incubators

constitute a favorable space for creative researchers. The main results reached were the following:
1-Business incubators are a mechanism to support and develop scientific research, 2- they direct university graduates towards the establishment of special projects and create job opportunities for them, 3- they provide ways to transfer research from laboratories to productive reality, 4- they are mechanisms to mitigate brain drain, 5- they are mechanisms to increase the contribution of the university in the business sector through their use to absorb the outcomes of students, researchers, and scientific research and they are mechanisms for the development of Arab-Arab cooperation and integration, between countries with financial surpluses and others with competencies.
Key words: scientific research, business incubators, the Arab world, overall development.

المقدمة:

يعتبر البحث العلمي من بين أهم الآليات التي أصبحت الدول تراهن عليها لتحقيق التنمية والتطور في جميع الميادين، فهو السبيل للاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم الفعالية.

وإذا كانت الدول المتطورة قد أدركت منذ زمن بعيد أهمية البحث العلمي وشرعت في الاستثمار فيه وسخرت له جميع الإمكانيات الممكنة، فان الدول العربية ما تزال في بداية الطريق رغم ما طبقته من تجارب تنموية منذ ستينات القرن الماضي إلى غاية اليوم، وبرغم ما يمتلكه بعض هذه الدول من موارد مالية هائلة ولكنها للأسف لم تخرج بعد من دائرة التخلف.

لا شك أن أسباب ذلك كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، ولعل أبرزها يكمن بشكل أساسي في عدم إعطاء الاهتمام الكافي للبحث العلمي ومعالجة المعوقات التي تواجهه بكل شفافية وجرأة، فالثروة ليست بالمال والموارد المادية وحدها، ولكن في كيفية استثمار هذا المال وهذه الموارد كما فعلت اليابان رغم شح مواردها، ومن هنا فان الثروة الحقيقية تأتي من الاستثمار في البحث العلمي لأن عطاؤه مستمر وهو لا ينفذ مثل المال.

وهكذا فقد أصبح تقدم الدول يقاس بحجم إنتاجها العلمي والتكنولوجي وبعدد علمائها وباحثيها، وبدرجة الاهتمام التي توليها للبحث العلمي والاستثمار فيه وفي الموارد البشرية.

إننا ندرك جيدا واقع البحث العلمي في العالم العربي وما يحتاجه من جهود مضنية للنهوض به، وعليه فإننا في هذا البحث سوف نحاول تسليط الضوء على إحدى الآليات التي يمكن التعويل عليها لدفع عملية البحث والتطوير التكنولوجي بالعالم العربي ألا وهي حاضنات الأعمال، هذه الآلية التي تبنتها الكثير من الجامعات في الدول المتقدمة وساهمت بشكل فاعل في دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بها وساعدت على ربط الجامعات بمحيطها.

مما سبق فان إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي الذي مفاده:

- ما دور حاضنات الأعمال في دعم و تطوير البحث العلمي بالعالم العربي؟

وللإجابة على هذا التساؤل فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته للموضوع، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية البحث العلمي و واقعه في العالم العربي، ثم تم التطرق في المبحث الثاني إلى تحديد ماهية حاضنات الأعمال وأنواعها و أهميتها، أما المبحث الثالث والأخير فتم التحدث فيه عن دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي وتم توضيح أهمية بناء حاضنات أعمال عربية مشتركة لتفعيل البحث في العالم العربي.

المبحث الأول- ماهية البحث العلمي وواقعه في العالم العربي:

يجدر بنا قبل الحديث عن حاضنات الأعمال توضيح معنى البحث العلمي وأهميته ثم استعراض واقعه في العالم العربي وهذا هو ما سنوضحه في المطالب الثلاثة من هذا المبحث.

المطلب الأول- تعريف البحث العلمي:

يعرف "هيلواي" "Hillway" البحث العلمي بأنه طريق للدراسة يمكن بواسطته الوصول إلى حل للمشكلة من خلال التقصي الدقيق والشامل لجميع الأدلة الواضحة التي يحتمل أن تكون لها علاقة بالمشكلة المحددة(1).

ويعرفه "موريس أونجرس" " Maurice Angers " بأنه نشاط علمي يعتمد على عملية جمع وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة بحث محددة(2).

كما يعرفه "عمار بوحوش وزميله" بأنه: " ذلك التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض، وذلك من أجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا"(3).

من خلال ما سبق فان البحث العلمي هو عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها و تسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته.

وتقسم أنشطة البحث والتطوير بشكل عام ثلاثة أصناف أساسية هي(4):

أ- البحوث الأساسية (Basic Research) وهي بحوث تهدف إلى تحقيق التقدم في مجال معين من المعرفة وبشأن موضوع معين و بدون توقع تطبيقات تجارية لهذه البحوث في القريب العاجل، أي أنها بحوث نظرية.

ب- البحوث التطبيقية (Applied Research) هي بحوث تتم بهدف تحقيق تطبيقات عملية ، وتسعى لتحقيق أهداف تجارية.

---

(1) - Tyrus Hillway, **Introduction To Resarch**, 2nd ed, Honghton Mifflin company, Boston,1964, p 5.

(2) – Maurice ANGERS, **Initiation pratique à la Méthodologie des sciences Humaines**, Casbah Université, Alger,1997, p 36.

(3)- عمار بوحوش و محمد ذنيبات، **مناهج البحث العلمي: الأسس والأساليب**، مكتبة المنار، عمان- الأردن، 1989، ص ص 11-18.

(4)- نبيل محمد مرسي، **إستراتيجية الإنتاج و العمليات**، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2002، ص 231(بتصرف).

ج- أنشطة التطوير (Development) أنشطة تعمل على تحويل نتائج البحوث التطبيقية إلى تطبيقات تجارية نافعة، وهي تهدف إلى التطوير والتحسين في تطبيقات نتائج البحوث.

المطلب الثاني- أهمية البحث العلمي:

لا أحد يشكك في أهمية البحث العلمي ودوره في نهضة الشعوب والأمم ومواجهة التحديات التي تعترضها على جميع الأصعدة، فقد أصبح الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع، ويمكن أن نلمس أهمية البحث العلمي من خلال الحقائق التالية:

- أنه يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها.
- يساعد على تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر كالأعاصير وغيرها من الظواهر.
- يساعد الإنسان في الحفاظ على صحته وسلامته مثل إيجاد الأدوية للأمراض والأوبئة الفتاكة.
- يساعد على تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من جهده مثل اختراع وسائل النقل والسفر وغيرها من وسائل الراحة.
- يساعد على ربح الوقت والجهد وزيادة الإنتاج مثل اختراع الآلات التي تستخدم في الصناعة.
- يساعد الدول على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وردع أعدائها.
- يزيد من القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته وخلق ميزة تنافسية للمؤسسات وللاقتصاديات هذه الدول.
- يساعد في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيق تقدمه مثل مشكلة البطالة والجريمة والفقر وغيرها.

إن البحث العلمي هو العامل المحوري في دفع عجلة التقدم للمجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها وتقدمها، باعتباره الأداة التي تمدها بالحقائق

حول الواقع المعيش لكي يتم الاعتماد عليها في رسم المشروعات وإنجاز المخططات[1].

كما يعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث "يشكل البحث العلمي استثمار غير مادي يحقق مردوده على المدى الطويل، وهو يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية[2]، حيث " تبين التجارب بأنه لا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون وجود باحثين ومهندسين ومختصين يأخذون على عاتقهم مسؤولية القيام بالبحث الأساسي و التطبيقي الذي تحتاجه الدولة"[3].

إن أهمية البحث العلمي تزداد يوما بعد يوم خاصة أمام التغيرات المتسارعة التي تميز هذه الألفية الجديدة بفعل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال واستناد الاقتصاد الحالي إلى رأس المال الفكري المبني على المعرفة والموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، حيث "أنه لم يعد يخفى على أحد ونحن ندخل الألفية الثالثة أن رصيد الدول لا يقاس بما تمتلكه من ثروات طبيعية ومادية فحسب بل بما تملكه من متخصصين وإطارات ومن أدمغة علمائها ومفكريها الذين يقومون بصناعة المعرفة وهندستها للوصول إلى مستوى

---

(1)- عبد الحميد بوقصاص، " **البحث العلمي كأساس للتنمية الشاملة**"، محاضرات الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات حول موضوع: التكوين تحدي القرن الحادي والعشرين، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، أيام 16-21 أفريل2005، ص 178، 179(بتصرف).

(2)- Fatima BOUDAOUD,"**Compétitivité par la recherche scientifique**", Actes de la 4ème Semaine Scientifique Nationale des Universités 16-21 avril 2005, Sur le Thème: la formation défis du 21ème Siècle, Université Abou-beker BBELKAID, Tlemcen, 2005, pp 262-268.

(3)- Brahim CHERKI, "**L'université Face aux défis du vingtième Siècle**", Actes de la 4ème Semaine Scientifique Nationale des Universités 16-21 avril 2005, Sur le Thème: la formation défis du 21ème Siècle, Université Abou-beker BBELKAID, Tlemcen, 2005, p 30.

من الدخل المعرفي الإجمالي الذي يصون استقلالها وسيادتها"[1]، ولا شك أن اليابان خير مثال على ذلك فهي دولة فقيرة بمواردها المادية لكنها ليست فقيرة بمواردها البشرية.

لقد بات من الواضح أنه لا يمكن حل مشكلات المجتمع وتنميته وتحقيق طموحاته وآماله والتحكم في مستقبله وتحدي ظروفه- خاصة في ظل التغيرات الوطنية والدولية المتشابكة والمتسارعة- دون الاستناد إلى البحث العلمي فهو السبيل إلى معالجة المشكلات وتنمية المجتمعات.

كما أن تقدم الشعوب والأمم أصبح مرتبطا بالبحث العلمي وبتحكمها في التكنولوجيا، بل أصبح البحث العلمي يعد مؤشرا على درجة تقدمها.

ونظرا لهذه الأهمية فقد توجهت الدول المتقدمة منذ زمن بعيد للاستثمار في البحث العلمي لأنها لمست بشكل مباشر فوائده ومزاياه، بينما بقيت الدول النامية والعربية بعيدة عن ذلك لفترة طويلة من الزمن.

المطلب الثالث- واقع البحث العلمي في العالم العربي:

إن المتأمل لواقع البحث العلمي في العالم العربي يلاحظ أنه يعاني من الكثير من المشكلات التي يصعب حصرها في هذا البحث[2]، لذا سنركز على تلك المشكلات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث والتي تستدعي تحويل البحث العلمي في العالم العربي إلى بحث مفيد، بحث يساهم في تنمية المجتمع وتطويره، ومن هذه المشكلات ما سنوضحه في الفروع التالية:

---

(1)- حول أهم هذه المشكلات أنظر: لعلى بوكميش، "**معوقات البحث العلمي في الوطن العربي**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: استراتجية البحث العلمي في الوطن العربي، يومي 21 و 22 أبريل 2010، جامعة أربد الأهلية – الأردن.

(2)- **جمال نزار قنوع وغسان إبراهيم وجمال العص،**" البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية(سوريا)- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد 4، 2005، ص 85، 86.**

الفرع الأول– غياب سياسات وإستراتيجيات واضحة للبحث العلمي:

يعاني البحث العلمي في العالم العربي من غياب إستراتيجيات ورؤى واضحة ومحددة المعالم للبحث العلمي وأهدافه ووظائفه، فغالبا ما يكون إنشاء مراكز البحث وغيرها من الهيئات كمجرد تقليد لما هو موجود في الدول المتقدمة.

وحول هذه الوضعية يشير بعض الباحثين بأن معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية(1).

فعلى سبيل المثال عندما نتفحص بعض برامج التعليم العالي والبحث العلمي نجد التركيز على عدد الطلبة أي الكم والهياكل البيداغوجية وغير ذلك ولا نجد أي إشارة للبحث العلمي و منجزاته(*).

وقد يعزى سبب ذلك إلى تدني المستوى التعليمي للقيادات السياسية والإدارية المشرفة على البحث العلمي في الأقطار العربية، ومن ثم عدم تمكنها من بلورة إستراتيجية له، أو لغياب يقين واقتناع لديها حول أهمية البحث العلمي وضرورة الاستثمار فيه لتحقيق التنمية والتطور والمساهمة في حل مشاكل المجتمع والتخفيف من معاناة المواطنين.

الفرع الثاني– عدم استغلال نتائج البحث في التنمية وحل مشكلات المجتمع:

حيث يلاحظ أن البحث العلمي في الوطن العربي لم يحقق الغايات المرجوة منه والمتمثلة بشكل أساسي في تنمية المجتمع وحل مشاكله، فلا شك أن هناك العديد من البحوث والدراسات القيمة التي ما تزال مدفونة في رفوف المكتبات

---

(1)- **نفس المرجع، ص85-86.**

(*) أنظر على سبيل المثال البرنامج الخماسي والبرامج التكميلية له الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

Ministère de l’enseignement supérieur et de la recherche scientifique, **Quelques agrégats sur l’enseignement supérieur et la recherche scientifique**, février, 2006, pp 4-6.

وفي ثناياها الكثير من الكنوز العلمية والحلول الناجعة للكثير من المشكلات التي تعاني منها شعوب العالم العربي، ولكن للأسف لم ترى بعد طريقها للتطبيق العملي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات العلمية التي تنظم هنا وهناك وتخرج بتوصيات مفيدة ولكنها لم تستغل في الواقع العملي، ويرجع السبب في ذلك كله إلى وجود هوة بين هيئات البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي وعدم وجود تنسيق وترابط عضوي بينهما.

ويمكن تفسير سبب ذلك بتميز البحث العلمي في العالم العربي بالطابع الأكاديمي، أي أنه بحث من أجل الحصول على الترقيات الأكاديمية، وهذا ما جعله يبتعد عن تحقيق طموحات المجتمع وتنميته، هذا إلى جانب غياب العلاقة التفاعلية والارتباطية بين هيئات البحث وباقي مؤسسات المجتمع خاصة الإنتاجية منها[*]، وكذلك عدم الاهتمام بحاضنات الأعمال كآلية لتفعيل البحث العلمي وربط هيئات البحث بالقطاع الاقتصادي وبالمجتمع.

هذا إلى جانب كون معالجة المشكلات دائما تكون بعيدا عن مراكز البحث أي أن هناك إهمال لها وعد الاقتناع بفائدتها والثقة فيها، وقد يتم اللجوء إلى الهيئات والباحثين من خارج الوطن والمفاجأة التي قد تحدث أحيانا أن يكون هؤلاء الباحثين عرب كانوا يعملون في نفس المراكز ونفس الدولة.

وقد ترجع أسباب هذا الوضع إلى عدم فسح المجال لتطبيق نتائج البحوث والاستفادة منها، حيث يشير أحد الباحثين بأن:" الأبحاث التي تنجز في مراكز الأبحاث بالوطن العربي تعتبر موجهه ولا يسمح بنشرها من قبل الباحث، ولا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية، وتهمل ولا ترى النور."[2]

---

[*]– هناك محاولة قدمها الباحث: لعلى بوكميش من أجل تفعيل دور البحث العلمي في عملية التنمية وتوطيد العلاقة بين الجامعة ومحيطها(أنظر: لعلى بوكميش، **"رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة"**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار- الجزائر،عدد خاص بالملتقى الدولي السابع حول: الجامعة وقضايا المجتمع، نوفمبر 2004، ص ص 147-162.

[2]- سلمان رشيد سلمان، **"الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي: نظرة أولية"**، شؤون عربية، عدد 78،1994، ص 83.

ويضاف إلى ما سبق غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربطها بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه وجهود البحث والتطوير تسير في اتجاه آخر مغاير دون تنسيق أو تكامل بينهما، وهذا ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في العالم العربي.

الفرع الثالث- عدم تثمين نتائج البحث العلمي:

أي عدم تسويق نتائج البحث العلمي ونقلها للجهات المعنية التي تحتاجها لتطبيقها واستغلالها

واستثمارها فيما يفيد التنمية وحل مشاكل المجتمع، وهذا بسبب عدم وجود هيئات متخصصة في تسويق وترويج نتائج البحث العلمي ونقلها إلى المستثمرين والمهتمين، أي هيئات وسيطة بين قطاع البحث ومختلف القطاعات(القطاع الاقتصادي والصحي والتربوي وغيرها)، وهذا سبب آخر جعل نتائج البحث تبقى حبيسة المخابر والكتب والرفوف.

وهذا ما كشف عنه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، حيث جاء فيه:" تواجه عملية ترويج نتائج البحث والتطوير صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية وقصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية، وبقي الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار "[1].

إن تثمين نتائج البحث العلمي قد مكن دول نامية مثل الهند من الدخول بقوة في سوق تقنية المعلومات، حيث ارتفعت صادراتها في هذا المجال من 150

---

(1)- سلمان رشيد سلمان، المرجع السابق، ص 83 (بتصرف).

مليون دولار عام 1990 إلى 4 مليارات دولار عام 1999، ويتوقع أن يرتفع الرقم عام 2008 إلى 50 مليار (1).

ولاشك أن المشكلات التي سبق ذكرها ناتجة بشكل أساسي عن غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربط هذه الأخيرة بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه وجهود البحث والتطوير تسير في اتجاه آخر مغاير دون تنسيق أو تكامل بينهما، وهذا ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في العالم العربي وعدم تحقيق النتائج المرجوة منها.

وما يلاحظ بشكل عام هو أن العالم العربي يفتقر إلى وجود المناخ الملائم الذي يشجع ويحفز على البحث العلمي واستثمار نتائجه في التنمية والتطوير.

الفرع الرابع- ضعف حجم الإنفاق وعدم مساهمة القطاع الخاص في التمويل:

إن المتتبع للإنفاق العربي على البحث العلمي يلاحظ بأنه في حالة تراجع حيث بلغت نسبة هذا الإنفاق في سنة1970 نسبة 0.31% من الناتج القومي الإجمالي، وفي سنة 1980 بلغت نسبة 0.27 %، وارتفعت في سنة 1990 لتصل إلى نسبة 0.67%، ثم تراجعت سنة 2004 لتصل إلى نسبة 0.3% وهي أقل مما أنفق سنة 1970 كما هو موضح في الجدول التالي، ونسب الإنفاق هذه ضعيفة جدا مقارنة بالنسبة التي أنفقتها إسرائيل وحدها في سنة 2004 والتي تقدر بـ 4.7% من الناتج القومي الإجمالي.

جدول رقم(01) يوضح حجم الإنفاق العربي على البحث العلمي

السنة	نسبة الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي
1970	%0.31
1980	% 0.27
1990	%0.67
2004	%0.3

(**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجعين المذكورين في الهامش(1))

(1)- المكتب الإقليمي للدول العربية، " **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن،2003، ص 25.

وتشير بعض المصادر إلى أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي دون الحد المقبول عالمياً والمقدر بـ(1%) من الناتج القومي الإجمالي[2].

وإلى جانب ذلك، فان تمويل أنشطة البحث في الوطن العربي تعتمد بشكل أساسي على الحكومة وحدها أمام ضعف أو انعدام مساهمة القطاع الخاص في ذلك، حيث بلغ التمويل الحكومي حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص ومن مصادر مختلفة، وذلك عكس التمويل في الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تقدر حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي بـ 70 % في اليابان و 52 % في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[3].

وقد يرجع السبب في ذلك إلى غياب ثقافة الاستثمار في البحث العلمي، وعدم نضج فكرة اقتصاد السوق في البلدان العربية، فمازالت الصناعات محمية من طرف الدولة، والمؤسسات لا تراعي متطلبات المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية التي يعتبر البحث العلمي والاستثمار فيه أحد الطرق الهامة لتحقيقها.

ولاشك أن ضعف التمويل سيؤثر سلبا على توفير البنية التحتية اللازمة للبحث وتحفيز الباحثين وعلى الإنتاج العلمي في النهاية.

---

(1)– المعهد العربي للتخطيط(الكويت)، الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية، على الموقع التالي:http://www.arab-api.org/course14/c14_6_4_2.htm

– محمد مسعد ياقوت، "**البحث العلمي العربي: معوقات وتحديات**"، مجلة الثقافية، العدد 124، 26 سبتمبر 2005، ص 1 . على الموقع التالي:

(http://www.al-jazirah.com/culture/26092005/fadaat25.hm

(2)– جمال نزار قنوع وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

(3)– محمد مسعد ياقوت، المرجع السابق، ص 1.

المبحث الثاني- ماهية حاضنات الأعمال:

تأسست أول حاضنة أعمال في ولاية نيويورك عام 1959 في ما يسمى: " مركز صناعات باتافيا" "Batavia"، حيث يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع ويتم توفير النصائح والاستشارات لهم، وقد لاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريباً من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة.

وسنحاول في هذا المبحث الوقوف على تعريف حاضنات الأعمال، وتحديد أنواعها، وأخيرا توضيح أهميتها.

المطلب الأول- تعريف حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنات الأعمال(Business incubators) بأنها: " حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها للمبادرين الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق (Start up)"[1].

كما تعرف بأنها: "التنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال والموارد والخدمات المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة، والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها"[2].

ويصف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 حاضنات الأعمال بأنها " تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها. وينطلق

---

(1)- محمد صالح الحناوي و آخرون، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 26.

(2) - Louis Tornatzky et al, " **A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices**", The National Business Incubation Association, USA, 2002, p 3.

مفهوم الحاضنات من اعتبار المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية بيئة مساعدة تمكن من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى البيئة الحرة لإقامة مشروعات اقتصادية"[1].

وهكذا فان حاضنة الأعمال هي عبارة عن مؤسسة تقوم بتوفير الشروط والظروف الملائمة للمشاريع الصغيرة من أجل بنائها وإقامتها و ضمان نجاحها في المستقبل.

وتتمثل أهداف حاضنات الأعمال فيما يلي[2]:

- إنتاج مؤسسات ناجحة و تمتلك القدرة على التحكم في برنامجها المالي(أي برنامج التمويل)، والقادرة كذلك على البقاء والاستمرارية بالاعتماد على ذاتها.
- مساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل.
- إنعاش الأحياء والمناطق السكانية، وكذا تسويق التكنولوجيات وتعزيز الاقتصاديات المحلية والوطنية.

المطلب الثاني- أنواع حاضنات الأعمال:

تصنف حاضنات الأعمال من حيث نوع النشاط إلى سبعة أنواع، هي[3]:

أ- حضانة الأعمال الصناعية التي تقدم خدمات و مساعدات للشركات الصناعية المبتدئة.

ب- تقديم خدمة التكنولوجيا العامة.

ج-حضانة الأعمال السياحية.

هـ-حضانة الأعمال التكنولوجية عالية المستوى.

و-حضانة الأعمال الطبية.

ز- حضانة الأعمال الخاصة بالمعلوماتية و الإعلام.

([1])- المكتب الإقليمي للدول العربية، المرجع السابق، ص 101.

([2]) - Louis Tornatzky et al, Op.cit, p. 4.

([3])- عبد السلام أبو قحف، **العولمة و حاضنات الأعمال**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر،2002، ص 81 (بتصرف).

ح- حضانة الأعمال الشاملة (Mixed-Use) أو المختلطة.

كما تصنفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية(*NBIA) إلى الأنواع التالية[1]:

أ- حاضنات أعمال خاصة، وهي ملك للقطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الأرباح وتمثل نسبتها 8% من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية.

ب- حاضنات أعمال عامة، وهذا النوع ملك للدولة، وهي لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح، كما أنها تقوم بدعم و رعاية الحكومة أو الأجهزة المحلية والهيئات والمؤسسات الأهلية وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

ج- حاضنات الأعمال المختلطة، وهي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص، وتقدر نسبتها بـ 16%.

د- حاضنات أعمال ذات الصلة بالجامعات Academic – Related و(الحاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعات) تمثل هذه الحاضنات حوالي 27% من أجمالي عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهذه الحاضنات منبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة .

هـ- حاضنات أخرى وتمثل نسبتها 5% من مجموع الحاضنات بأمريكا الشمالية، و هي عادة ما تكون تحت رعاية و دعم جهات مختلفة غير تقليدية مثل مؤسسات الفن (السينما مثلا)، ورجال الدين، غرف التجارة، الموانئ وغيرها.

إضافة لما سبق توجد هناك أنواع و تصنيفات أخرى حديثة مثل حاضنات الافتراضية (عبر الانترنت)، وحاضنات الأعمال الدولية[2]، وهذه

(*)- NBIA : National Business incubators association.

(1)_ عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 82.

(2)_ س. م. جنيد زايدي و طاهر نعيم، **نقل نتائج البحث العلمي إلى القطاع الصناعي**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الرباط، المغرب، 2005، ص75.

الحاضنات تركز على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات الوطنية للتوسع والاتجاه نحو الأسواق الخارجية أو الدولية من ناحية أخرى.

المطلب الثالث- أهمية حاضنات الأعمال:

يمكن تلمس أهمية حاضنات الأعمال من خلال الحقائق التالية[1]:

- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي و الابتكارات و الإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.

- أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية و حل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة.

- توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.

- تعمل على إقامة و دعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة و ابتكارات حديثة.

- تقدم المشورة العلمية و دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة و المتوسطة الناشئة.

- تربط المشروعات الناشئة و المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق و متطلباته.

- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال و دعمهم و مساندتهم لتأسيس أعمال جادة و ذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج و فتح فرص للعمل و النهوض بالاقتصاد.

- تساعد المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية و المالية و الفنية و التسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

---

[1]- رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، **حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى**، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية و دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص 22 (بتصرف).

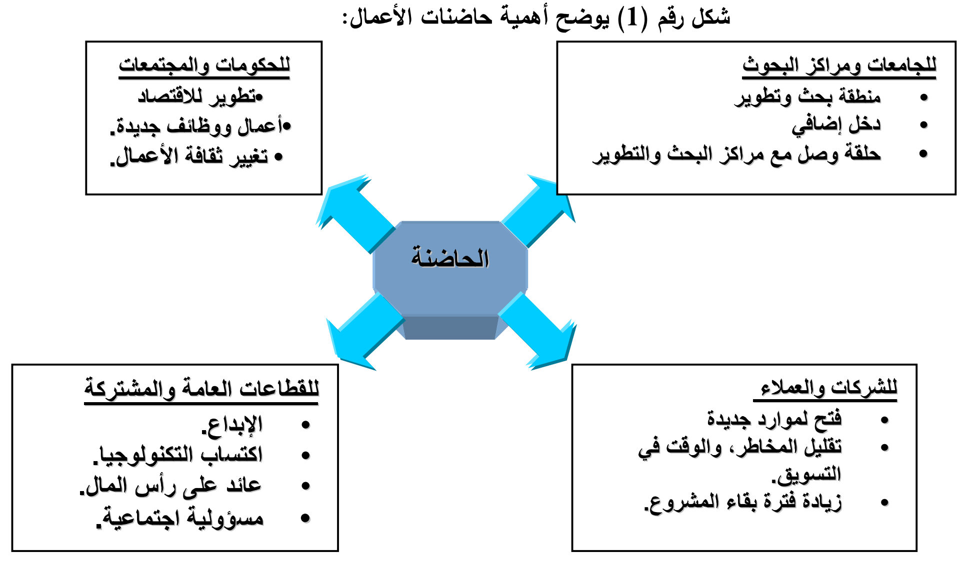
– تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

– تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة و حاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

– تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ و ظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروع بالسوق.

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، ومراكز البحث، والمجتمع، والحكومة، والشركات، والعملاء، أو زبائن الحاضنات) من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1) يوضح أهمية حاضنات الأعمال:



(**المصدر**: مركز جدة للمنشآت الصغيرة، إدارة الفرص الاستثمارية، على الموقع التالي: www.jcci.org.sa)

المبحث الثالث: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي:

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى علاقة حاضنات الأعمال بالبحث العلمي ودورها في استيعاب العلماء و الباحثين، ونوضح علاقتها بالجامعة، ثم نتحدث عن حاضنات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة، وأخيرا سنبين أهمية بناء حاضنات أعمال عربية مشتركة.

المطلب الأول– علاقة حاضنات الأعمال بالبحث العلمي:

ثمة روابط ضعيفة جدا بين معاهد البحث والتطوير و برامج تطوير الموارد البشرية (ما قبل الإنتاج) وبين قطاعات الإنتاج وما بعد الإنتاج، مما يجعل جهود البحث والتنمية غير مثمرة وغالباً غير ملائمة، حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية، كما أن الدعم الموجه للصناعة هزيل للغاية. وبما أن معاهد البحث والتطوير تشكل منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة، فإن هذه المعاهد تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها(1).

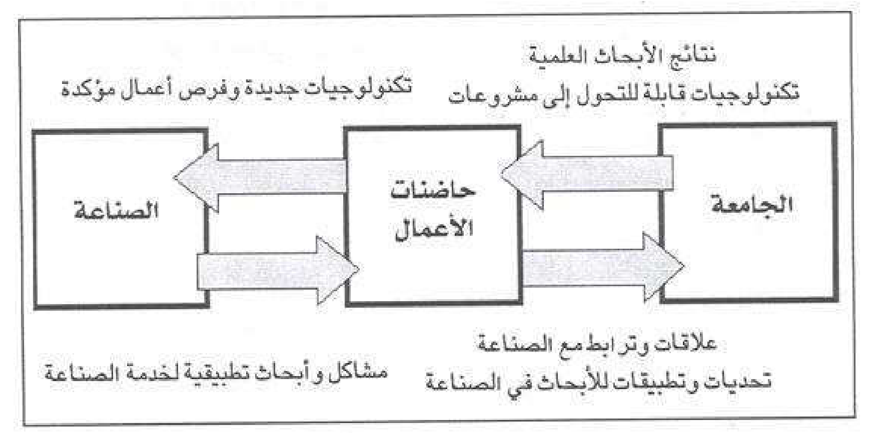
هذا الأمر جعل من حاضنات الأعمال الأداة المثلى لحل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين و ترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، كما تعد كأداة إستراتيجية لبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري والحد قدر الإمكان من هجرته.

ومن أبرز مميزات الحاضنة أنها تساهم في نجاح المشروعات الجديدة المحتضنة بنسبة كبيرة تبلغ حد 87%، كما تساهم في تخفيض تكاليف توفير فرص عمل جديدة، حيث تقدر فرصة العمل الواحدة بما يقارب 1.109$ فقط(2)، وتعد حاضنات الأعمال كآلية جد مهمة لترجمة البحوث العلمية إلى مشاريع إنتاجية، والشكل التالي يوضح ذلك:

(1)ـ عاطف إبراهيم الشبراوي، **حاضنات الأعمال: مفاهيم ميدانية و تجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الرباط، المغرب، 2005، ص19.

(2)ـ مركز جدة للمنشآت الصغيرة، المرجع السابق.

شكل رقم (2) يوضح العلاقة بين البحث العلمي و حاضنات الأعمال:



(**المصدر**: عاطف إبراهيم الشبراوي، المرجع السابق، ص19).

المطلب الثاني- دور حاضنات الأعمال في استيعاب العلماء و الباحثين:

لا يخفى على أحد الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاضنات في استيعاب الكفاءات من الباحثين ووقف نزيف الأدمغة في الوطن العربي نحو الخارج، والذي يؤدي إلى خسائر مادية و تفويت الفرص على الدول العربية لدفع عجلة البحث العلمي نحو الأفضل و تحقيق التنمية المنشودة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر أدت حاضنات الأعمال التكنولوجية في إسرائيل دوراً مهماً في استيعاب العلماء من الاتحاد السوفياتي السابق، ولقد أنشئت هذه الحاضنات في عام 1991 بعد الهجرة الجماعية من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق (و خاصة المهاجرون الروس)، و كان هدف هذه الحاضنات هو توفير الإقامة والبيئة الملائمة للعلماء، سواء من المهاجرين الجدد أو الإسرائيليين، والذين يحاولون تسويق اختراعاتهم الجديدة، وتغذية وزيادة أفكارهم الابتكارية، كما أنهم تلقوا دعم مالي معتبر، ودعم فني من خبراء في مجال الأعمال، والمدعومة من مكتب الموارد الإسرائيلي، كما تُعرض هذه الأفكار على المستثمرين من رجال الأعمال المهتمين(1). على الرغم من أن الحاضنات ليست

(1)- Cristy S. Johnsrud, Ryan P. Theis and Maria Bezerra. **Business Incubation: Emerging Trends for Profitability And Economic Development in the USA,**

موجهة تحديدا للمهاجرين الجدد ، إلا أنه تبين إن حوالي نصف المشاريع تستند إلى أفكار من المهاجرين الجدد ، والنصف الآخر على أفكار من الإسرائيليين ، وهكذا أضحت الحاضنات بمثابة أحدى آليات الاجتماعية لتوطين المهاجرين الجدد في إسرائيل(1).

هذا من جهة، ومن جهة أخر يمكن الاستفادة من العلماء و الكفاءات العالية وهي في المهجر من خلال التواصل معها عن طريق ما يسمى بحاضنات الأعمال الدولية، والتي يكون لها دور في كل بلد من البلدان النامية التي تحتاج إلى قاعدتها العلمية (العلماء والخبراء) المتواجدة في إحدى البلدان المتقدمة، ولعل أبرز مثال على ذلك حاضنة الأعمال الدولية في سان خوسيه The International Business Incubator in San Jose (2) (وادي سيليكون (Silicon Valley)، حيث يتم احتضان المؤسسات الوليدة في الدولة الأم، والتي تُرعى أو توجه من قبل المغتربين، وفي هذا الإطار نجد الهند على سبيل المثال تستفيد من خبرائها و علماءها في وادي السيليكون بالولايات المتحدة الأمريكية لدعم مؤسساتها الجديدة.

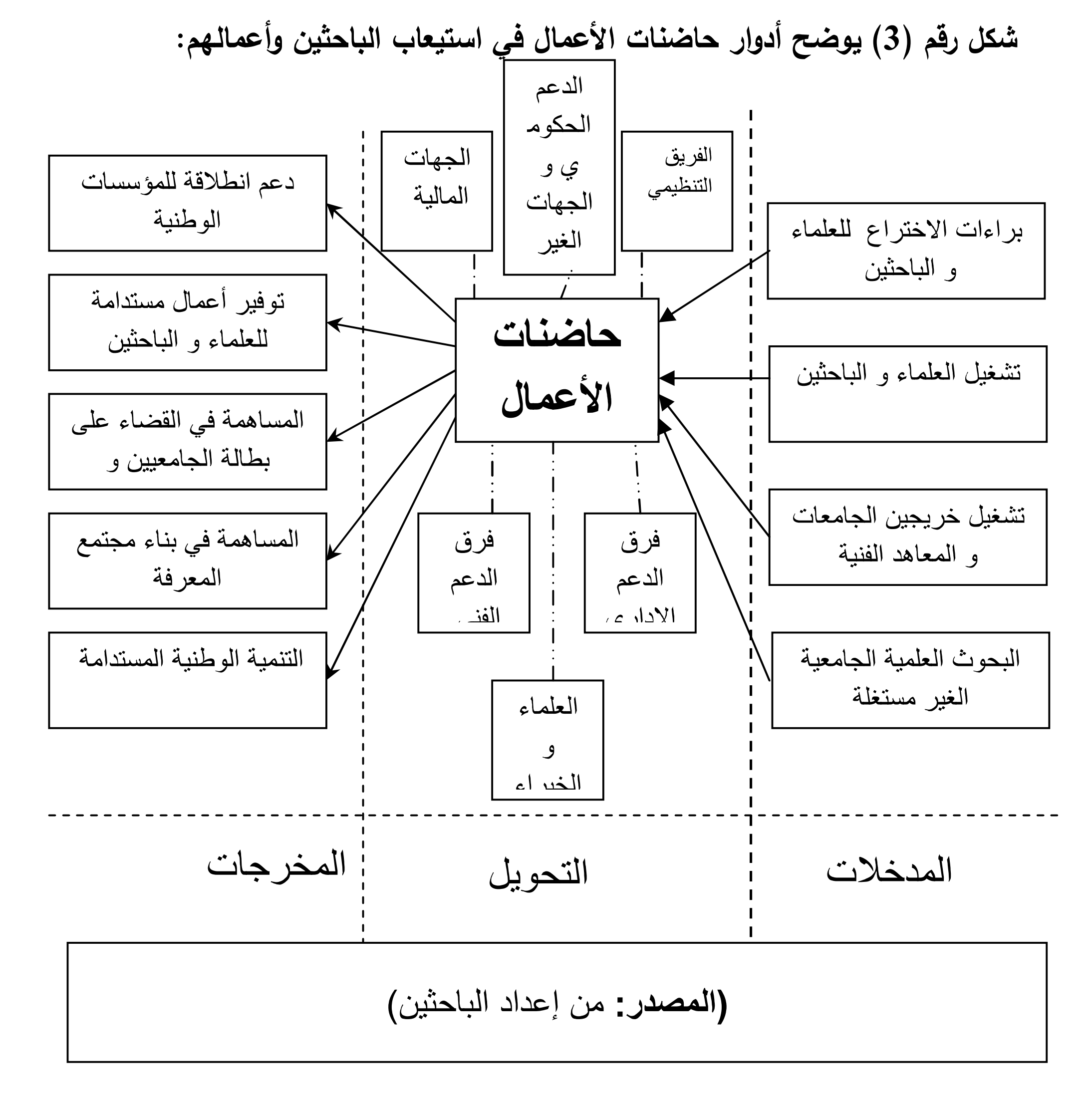
وفيما يلي شكل يوضح أدوار حاضنات الأعمال في استيعاب الباحثين وأعمالهم:

Central Asia and the Middle East, US Department of Commerce Technology Administration, Office of Technology Policy, Washington, USA, 2003, p 179.

(1)- Ibid., p 179.

(2)- David Ellerman, " **Policy Research on Migration and Development**", World Bank Policy Research Working Paper 3117, August, 2003, p 34.

شكل رقم (3) يوضح أدوار حاضنات الأعمال في استيعاب الباحثين وأعمالهم:



(المصدر: من إعداد الباحثين)

المطلب الثالث- الجامعة و حاضنات الأعمال:

لقد تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة (أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية) قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي، ...)، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية و تشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.

كما أن الهدف من هذا النوع هو "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى إنتاج واستثمار، وذلك من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال الآتي[1]:

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب والشابات.
- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.
- الارتقاء بمستوى التقانة والتأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات والاتصالات (ICT).
- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة.
- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي والمعلوماتي.
- توليد فرص عمل للشباب والشابات.
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.
- منع هجرة الأدمغة وتوطين التقانة.

وهكذا فان حاضنات الأعمال تساعد على ربط الجامعة بعالم الإنتاج وتحولها من جامعة اكادمية إلى جامعة منتجة ومساهمة في القضاء على البطالة، ومن جامعة راكدة إلى جامعة ديناامكية تساهم في التنمية وفي تطوير المجتمع وذلك كله من خلال تثمين نتائج البحث العلمي الجامعي.

المطلب الرابع- حاضنات الأعمال و اقتصاد المعرفة:

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحى للمنتجات الفكرية دوراً كبيراً في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد رأسمال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسية، وفي هذا

(1)- أمير تركماني، " **دور المؤسسات الوسيطة و الداعمة** "، المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطوير التقاني، دمشق، سوريا،أيام 24-26 أيار 2006، ص 07 .

الإطار يشير عالم الإدارة الشهير " بيتر دراكر" إلى أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج مثلها مثل رأس المال و العمل[1].

لقد زادت أهمية المعلومات بوصفها السلع والمعرفة كعنصر أساسي من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى العمل ورأس المال، وما برحت أن أصبحت القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني والعالمي.

ويعرف اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه:" اقتصاد قائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات"[2].

وتعرفه وزارة الصناعة و التجارة البريطانية (1998) بأنه:" الاقتصاد الذي تحركه المعرفة ، و القائم على توليد و استغلال المعرفة ، إذ تلعب المعرفة السائدة دوراً مهماً في خلق الثروة"[3] .

إن احتضان المؤسسات جاء نتيجة لإدراك أن الابتكار و روح المبادرة كانا محدودين بيئة الشركات النمطية، إضافة إلى كون المشاريع المنجزة التي بدأت تفقد قدراتها وأفضل مواهبها وأفكارها الابتكارية تُركت لبدء أعمال تجارية أخرى جديدة، فحاضنات الأعمال تشكل امتدادا منطقيا لإدارة المعرفة والابتكار والبحث والتطوير، ووسيلة للربح من رأس المال الفكري، وزيادة الميزة التنافسية.

وفي الواقع فقد قيل أن الميزة التنافسية المستدامة هي الابتكار المستمر، والحاضنات بمختلف أنواعها هي شرط لا غنى عنه في ثورة الـ dot.com (الانترنت)، لبدء المشاريع الناجحة، وكان ينظر إليها باعتبارها واحدة من العديد

(1)- Keith Smith, " **What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases**", STEP Group, Oslo, Norway, May 2000, p 2.

(2)- علي يوسفات و مصطفى بلمقدم، "**مدن المعرفة، المدن المستقبلية**"، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهتمها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف- الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2007، ص 2 .

(3)- علي يوسفات و مصطفى بلمقدم، المرجع السابق، ص 2 .

من الطرق للاستفادة من المعرفة المتاحة من اجل إتاحة الفرصة لتسريع عمليات الابتكار [1].

وهكذا يتضح دور حاضنات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة لكونها أساسا وسيلة لإنتاج المعرفة وللابتكار.

المطلب الخامس– أهمية بناء حاضنات أعمال عربية مشتركة:

لا شك أن العصر الحالي هو عصر التكتلات الاقتصادية، نظرا لحاجة الدول للتكامل فيما بين اقتصادياتها لإشباع حاجات شعوبها والتغلب على تحديات المنافسة.

ويعرف «التكامل الاقتصادي» "Economic Integration" بأنه: " صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات، بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة، وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية الاقتصادية المتجانسة، كما تتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والإنتاجية بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع"[2].

وفي العالم العربي فلقد شكل تجسيد الوحدة الاقتصادية العربية حلم الشعوب العربية منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث "اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد في دمشق بتاريخ 1956/5/22 قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وعُدَّ هذا القرار مفاجأة سارة للجماهير العربية التي تعلقت

---

[1]- Pieter Dirk Steyn, "**The use of corporate business incubators in the knowledge economy**", Thesis of Magister, department of Information Science, Faculty of arts, Rand Afr Ikaans university, South Africa, 2003, p 03.

[2]– الموسوعة العربية، التكامل الاقتصادي، على الموقع التالي(تاريخ الاطلاع هو 18. 01. 2013):
http://arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8096&vid=34

آمالها بهذا الهدف. وقد تم إعداد المشروع المطلوب ووافق عليه المجلس الاقتصادي للجامعة العربية بموجب القرار رقم 85 تاريخ 02 جوان 1957"[1].

وقد بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية " The Council of Arab Economic Unity" في مباشرة مهامه في دفع مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية إلي الأمام بعقد دورته الأولى في القاهرة في يونيو 1964 بوصفة الجهاز المسئول عن إدارة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و إخراجها إلى أرض الواقع[2].

ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية اليوم والمجلس يسعى جاهدا إلى تجسيد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية علي أرض الواقع.

و لقد أولت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (1964) صيغة المشروعات المشتركة اهتماما واضحاً في إطار عمليات التكامل العربي حيث نصت الفقرة (ت) من مادتها التاسعة على: "تنسيق الإنماء الاقتصادي و وضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة".

ويميل فريق هام من المحللين الاقتصاديين إلى النظر إلى صيغة المشروعات العربية المشتركة على أنها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدية إلى تحقيق الأهداف التكاملية، و ذلك بما تتيحه من إمكانيات التخصص والتركيز وإعادة هيكلة التقسيم العربي للعمل[3].

---

[1]– الموسوعة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على الموقع التالي(تاريخ الاطلاع هو18. 01. 2013):
http://arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=12671&m=1

[2]– أنظر: موقع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التعريف بالمجلس، على الرابط التالي (تاريخ الاطلاع هو18. 01. 2013):
http://council.caeuweb.org/index.php/pages/council/40

[3]– محمود عبد الفضيل، "**النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، سلسلة عالم المعرفة، مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص 150.

رغم أن التكامل الاقتصادي العربي على غرار النموذج الأوروبي يحتاج إلى وقت و جهد كبيرين من الدول العربية، فالاتحاد الأوروبي ليس وليد الساعة بل هو سنوات من المفاوضات والاتفاقيات، والعمل المتواصل لعدة سنوات، تكلل بهذا الصرح الاقتصادي القوي، ولكن يمكن تفعيل ما يسمى بالتكامل القطاعي على المدى القصير، أي التكامل على مستوى مجالات معينة، فالحاضنات الأعمال هي أحد القطاعات التي يمكن للدول أن تشترك و تتعاون فيها، كما أنه يمكننا الاستفادة من التجربة الأردنية والمصرية بصفتها التجارب الأولى في هذا المجال وغيرها من التجارب العربية في إطار تجربة عربية مشتركة، تستفيد من منافعها وتتجنب الوقوع في مطبات التجارب العربية السابقة في هذا المجال، إضافة إلى الاستفادة من الكوادر الفنية العربية من علماء وخبراء عرب في هذه التجربة التعاونية، وخلق فرص استثمارية للمؤسسات العربية.

ومن بين التجارب الدولية للتعاون على مستوى حاضنات الأعمال التجربة الامريكية – اليابانية وهي حاضنة لمنشآت الأعمال الطبية وتكنولوجيا الأجهزة الطبية المتقدمة، وهي ثمرة تعاون بين مركز فورت ورث (Fort Worth) لتكنولوجيا الأجهزة الطبية ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية، كما قامت هذه الحاضنة بتكوين تحالف استراتيجي مع حاضنة أعمال تكنولوجيا إسرائيلية في جوان من سنة 2000 [1].

ولاشك أن تحقيق مثل هذه التجارب في العالم العربي ليست بالمسألة المستحيلة خاصة إذا علمنا أن الدول العربية مجتمعة تتملك موارد مادية وبشرية هائلة ومعتبرة تهيئها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة، وذلك إذا تم استغلال هذه الموارد على أحسن وجه وإذا تم فسح المجال للتعاون الحقيقي، ولاشك أن حاضنات الأعمال هي الوسيلة المهمة لتحقيق هذا التعاون خاصة في مجال إنتاج وتطوير التكنولوجيا والذي نحن بحاجة إليه.

[1] - محمد صالح الحناوي و أخرون، المرجع السابق، ص 18.

الخاتمـــــة:

إن واقع البحث العلمي في العالم العربي ما يزال بعيدا عن المستوى المنشود و خاصة من حيث تفعيل دوره في عملية التنمية وتشجيع الاستثمار، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال انتهاج طريقة استخدام حاضنات الأعمال باعتبارها وسيلة هامة في تطبيق نتائج البحث العلمي، وإقامة مشاريع استثمارية والحد من بطالة الكفاءات و هجرة الأدمغة نحو الخارج.

ومن خلال هذا البحث يمكن استنتاج دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي عربياً فيما يلي:

1- استيعاب البحوث العلمية، ونقلها من المخابر إلى الواقع الإنتاجي.

2- توفير مجالات لعمل الرأسمال الفكري العربي من علماء و خبراء و تقنيين، من خلال تحويل أفكارهم إلى مشاريع أو تشغيلهم على مستوى إدارة البحث والتطوير في المشاريع المحتضنة، والحد قدر الإمكان من هجرة الأدمغة، وتوفير البيئة الضرورية والملائمة لاستيعابهم.

3- تقوي الصلات بين الجامعة والواقع الإنتاجي، بالاعتماد على حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة مما يجعل الجامعة احدى أعمدة التنمية الاقتصادية، وكذا مساعدة الخريجين على بناء مؤسساتهم الخاصة.

وحتى يمكن تفعيل حاضنات الاعمال و البحث العلمي في العالم العربي نقدم **التوصيات** التالية:

أ- ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية وسن التشريعات اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعات، ورغم أن حاضنات الأعمال كفكرة موجودة في عديد من الدول العربية، إلا أنه ليس لديها أي دور يذكر في عملية التنمية، مما يحتم علينا توفير البيئة التشريعية و القانونية التي تعطي لهذه الحاضنات دور أكبر في العملية التنموية.

ب- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات.

ج- الاستفادة من الكفاءات العربية المحلية والمهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال عربية ودولية وبما يسمى بالحاضنات الافتراضية، والاستفادة من ثورة المعلومات، من أجل المساهمة في بناء مؤسسات تكنولوجية عربية، تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة العربية.

د- الاستفادة من المشاريع العربية البحثية المشتركة، وتوحيد الجهود في هذا الصدد، ووضع برامج عربية مشتركة على غرار التجربة الأوربية في برنامج **ESPRIT** (European Strategic Programme for Research and Development in Information Technology).

هـ- ضرورة تحديد مجالات عمل الحاضنات والاهتمام بشكل كبير بمجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (ICT) ، والتكنولوجية الحيوية (BioTech)، والطاقات المتجددة، وتقنيات وآليات تحلية المياه، وتكنولوجية تدوير النفايات، وتكنولوجيات الزراعية التي تلائم البيئة العربية وغيرها من مجالات البحث الجديدة.

المراجــــع:

- الطاهر براهيمي، "**الجامعة و رهانات عصر العولمة: الجامعة الجزائرية نموذجا**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة باتنة(الجزائر)، العدد (08)، 2003.

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة 2002.

- الموسوعة العربية، التكامل الاقتصادي، على الموقع التالي(تاريخ الاطلاع هو18. 01. 2013):
http://arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8096&vid=34

- الموسوعة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على الموقع التالي(تاريخ الاطلاع هو18. 01. 2013):

http://arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=12671&m=1

– المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 2003.

– المعهد العربي للتخطيط(الكويت)، الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية، على الموقع التالي:

http://www.arab-api.org/course14/c14_6_4_2.htm

– أمير تركماني، " **دور المؤسسات الوسيطة و الداعمة** "، المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطوير التقاني، دمشق، سوريا، أيام 24-26 أيار 2006.

– جمال نزار قنوع وغسان إبراهيم وجمال العص،" **البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (4)، 2005.

– رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، **حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى**، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003.

– سلمان رشيد سلمان، "**الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي: نظرة أولية**"، مجلة شؤون عربية، عدد (78)، 1994.

– س. م. جنيد زايدي و طاهر نعيم، **نقل نتائج البحث العلمي إلى قطاع الصناعي**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الرباط، المغرب، 2005.

– عاطف إبراهيم الشبراوي، **حاضنات الأعمال: مفاهيم ميدانية و تجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الرباط، المغرب، 2005.

– عبد الحميد بوقصاص، "**البحث العلمي كأساس للتنمية الشاملة**"، محاضرات الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات حول موضوع: التكوين تحدي القرن الحادي والعشرين، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أيام 16-21 أفريل2005.

– عبد السلام أبوقحف، **العولمة و حاضنات الأعمال**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية- مصر،2002.

– علي نصار، **الإمكانيات العربية: إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

– علي يوسفات ومصطفى بلمقدم، "**مدن المعرفة، المدن المستقبلية**"، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف- الجزائر، أيام 04-05 ديسمب ر 2007.

– عمار بوحوش ومحمد ذنيبات، **مناهج البحث العلمي: الأسس والأساليب**، مكتبة المنار، عمان، الأردن، **1989**.

– عمار عماري وليلى قطاف، "**الجامعة الجزائرية: الواقع والآفاق**"، فعاليات الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين والتعليم في أفريقيا والعالم العربي أيام 28–29–30 أفريل 2001، سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)، العدد الأول، 2004.

– لعلى بوكميش، "**رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة**"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار– الجزائر،عدد خاص بالملتقى الدولي السابع حول: الجامعة وقضايا المجتمع، نوفمبر 2004.

– لعلى بوكميش، "**معوقات البحث العلمي في الوطن العربي**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: استراتجية البحث العلمي في الوطن العربي، يومي 21 و 22 أبريل 2010، جامعة أربد الأهلية – الأردن.

– محمد صالح الحناوي وآخرون، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

– محمد مسعد ياقوت، "**البحث العلمي العربي: معوقات وتحديات**"، مجلة الثقافية، العدد 124، 26 سبتمبر 2005، ص1. على الموقع التالي:

http://www.al-jazirah.com/culture/26092005/fadaat25.hm

– محمود عبد الفضيل، " **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.

– مركز جدة للمنشآت الصغيرة، إدارة الفرص الاستثمارية، على الموقع التالي: www.jcci.org.sa

.

– موقع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التعريف بالمجلس، على الرابط التالي(تاريخ الاطلاع هو18. 01. 2013):

http://council.caeuweb.org/index.php/pages/council/40

– نبيل محمد مرسي، **إستراتيجية الإنتاج و العمليات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

– Brahim CHERKI, " **L'université Face aux défis du vingtième Siècle"**, Actes de la 4ème Semaine Scientifique Nationale des Universités, Sur le Thème: la formation défis du 21ème Siècle, Université Abou-beker BBELKAID, Tlemcen, 16-21 avril 2005.

- Cristy S. Johnsrud, Ryan P. Theis and Maria Bezerra." **Business Incubation: Emerging Trends for Profitability And Economic Development in the US, Central Asia and the Middle East**" US Department of Commerce Technology Administration, Office of Technology Policy, Washington, DC, USA, 2003.

- David Ellerman, " **Policy Research on Migration and Development**", World Bank Policy Research Working Paper 3117, August 2003.

- fatima BOUDAOUD, " **Compétitivité par la recherche scientifique"**, Actes de la 4ème Semaine Scientifique Nationale des Universités, Sur le Thème: la formation défis du 21ème Siècle, Université Abou-beker BBELKAID, Tlemcen, 16-21 avril 2005.

- Keith Smith, " **What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases**", STEP Group, Oslo, Norway, May 2000.

- Louis Tornatzky et all, "**A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices**", The National Business Incubation Association, USA, 2002.

- Maurice ANGERS, **Initiation pratique à la Méthodologie des sciences Humaines**, Editions Casbah, Alger, 1997.

- Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique, **Quelques agrégats sur l'enseignement supérieure et la recherche scientifique**, février, 2006

- www.arab-api.org/cours14/c14_6_4_2.htm

- www.al-jazirah.com.sa/culture/2602005/fadaat25.htm

- Pieter Dirk Stein, "**The use of corporate business incubators in the knowledge economy**", Thesis of Magister, Department of Information Science, Faculty of Arts, Rand Afr Ikaans University, South Africa, 2003.

-Tyrus Hillway, **Introduction To Resarch**, 2nd ed, Honghton Mifflin company, Boston, 1964

- www.al-jazirah.com.sa/culture/2602005/fadaat25.htm